PAPER NAME

Quo Vadis Acehnese Shari'a: A Critical Approach to the Construction and Scope of Islamic Legislation

AUTHOR

Danial Jailani

WORD COUNT

9697 Words

CHARACTER COUNT

51371 Characters

PAGE COUNT

34 Pages

FILE SIZE

1.0MB

SUBMISSION DATE

May 16, 2023 11:34 PM GMT+7

REPORT DATE

May 16, 2023 11:39 PM GMT+7

24% Overall Similarity

The combined total of all matches, including overlapping sources, for each database.

- 21% Internet database
- Crossref database
- 9% Submitted Works database
- 4% Publications database
- Crossref Posted Content database

Excluded from Similarity Report

- Small Matches (Less then 15 words)

2 *Al-Jāmi'ah: Journal of Islamic Studies* - ISSN: 0126-012X (p); 2356-0912 (e)
Vol. 60, no. 2 (2022), pp.621-654, doi: 10.14421/ajis.2022.602.621-654

QUO VADIS ACEHNESE SHARI'A
A Critical Approach to the Construction and Scope of Islamic Legislation

Danial*, Mahamatayuding Samah, Munawar Rizki Jailani ***
*State Islamic Institute of Lhokseumawe, **University of Malaya
email: danial@iainlhokseumawe.ac.id

1 **Abstract**

The main purpose of implementing Shari'a is to benefit humanity in all areas of life in this worldly life and the hereafter. Based on this circumstance, this article critically sheds light on the existing implementation of Acehnese Shari'a by examining its scope and the existing qanun issued to seek that purpose. This article is grounded in a qualitative research query with a reflective approach. This study finds that the existing scope of the Acehnese Shari'a has not responded to the ideal of Shari`a, which is based on maqashid presumptions; dharuriyat, hajiah and tahsinat. The results of this study indicate that the application of Shari'a in Aceh is far from the goal of ideal Shari'a for its application does not cover every aspect of life, but is limited to only covers legal aspects (punishment). This study also shows that Acehnese Shari'a has not ruled over political affairs, governing system, health issues, economic matters, and defense issues. Therefore, the scope of Acehnese Shari`a implementation should be reconstructed in order to respond to the ideal Shari'a, which is universal and inclusive.

[Tujuan utama penerapan syariat Islam adalah untuk mencapai kemaslahatan umat manusia dalam segala bidang kehidupan di dunia dan di akhirat. Berdasarkan hal tersebut, artikel ini mencari peta implementasi penerapan syariat Islam di Aceh antara idealisme dengan realitas kekinian. Metode penelitian dalam artikel ini adalah penelitian kualitatif dengan pendekatan reflektif. Kajian ini mencerminkan cita-cita penerapan syariat Islam di Aceh

dengan realitas yang terjadi, kemudian menyajikan roadmap agar syariat Islam dapat diterapkan di Aceh sesuai dengan ide dasarnya. Hasil penelitian ini menunjukan bahwa penerapan syariat Islam di Aceh jauh dari tujuan syariat Islam karena syariat Islam tidak muncul kecuali di bidang hukum (hukuman), dan juga kajian ini menunjukan bahwa syariat Islam di Aceh belum menyentuh permasalah politik, pemerintahan, kesehatan, ekonomi, pertahanan, pendidikan, sosial budaya, dan lingkungan, Oleh karena itu, peta implementasi harus direkonstruksi untuk menerapkan syariat Islam yang sesuai dengan cita-cita penerapan syariat Islam di Aceh]

Keywords: Islamic Sharia, Aceh, Acehnese

مقاربة نقدية في تطبيق الشريعة الإسلامية في اتشيه، اندونيسيا

قراءة في بنيات ونطاقات القوانين

دانيال* ,محمتيودينج سماح**, منور رزقي الجيلاني*
*جامعة الإسلامية الحكومية لهوكسيوماوي **جامعة مالايا

ملخص

إن المقاصد الحقيقية من تطبيق الشريعة الإسلامية هي تحقيق مصالح العباد في جميع جوانب الحياة في الدنيا والآخرة. بناء عل هذا اراد الباحث خلال هذه الورقة المتواضعة إلقاء الضوء والتركيز على بنيات ونطاقات القوانين لتطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه بين المثالية والواقعية طردا وعكسا، ثم يقوم بتحليلها تحليلا نقديا. جدير بالذكر أن هذه الدراسة تعتمد على بحث نوعي مع تحليل استطرادي حتى يمكنها بسهولة ان تستخبرواقع تطبيقها اليومية. لقد وصل الباحث إلى نتائج مهمة، منها أن تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه بعيد عن المقاصد الإسلامية المنشودة، حيث كانت محصورة في المجال القانوني (العقوبة) فحسب، رغم أن هناك مجالات أخرى كثيرة تحتاج إلى رعاية المقاصد فيها أكثر من القانوني، مثل التربية والاقتصاد والسياسية وغيرها، ومن هنا يتحتم على الحكومة أن تقوم بعملية التخطيط وإعادة بناء بنيات ونطاقات القوانين الشرعية في أتشيه حتى تشمل مناحي الحياة ونظامها كلها.

أ. مقدمة

لم يتم دمج تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه الى نظام الحكومة بطريقة كلية وشاملة حتى الآن،[1] بل أكثر الناس لهم انطباع قوي بأن تطبيق الشريعة الإسلامية مسؤولية لهيئة لخدمة الشريعة الإسلامية (Dinas Syariat Islam) ومجلس الاستشارى للعلماء (Majelis Permusyawaratan Ulama MPU) فحسبه.[2] يبدو الأمر كما لو أن هاتين المؤسستين هما المسؤولتان الوحيدتان عن تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه.[3]

وفي الحقيقة، فإن بنيات ونطاقات قوانين الشريعة الإسلامية، تشمل جميع جوانب الحياة[4]. وبذلك يجب على جميع الهيئات الحكومية، التشريعية والقضائية والتنفيذية، أن تعمل وفقًا للحقيقة الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، يجب على جميع العناصر أن يحشد كل طاقاتهم وبذل جهود مكثفة من أجل تحقيق رؤية الشريعة الإسلامية، وهي جلب مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، يتطلب الأمر التآزر والشمولية،[5] والالتزام بتخطيط وسياسات وبرنامج والهيئات والأنظمة التنموية مختلفة، موجهة نحو تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في واقع حياة شعب آتشيه.

وتتمثل المفارقة بتنفيذ الشريعة الإسلامية في آتشيه في انفراد على المجال القانوني (اقرأ: العقاب) فقد، وذلك في الشريعة مجالات متعددة من حفظ النفس والعقل والمال من الحياة الانسانية، للفت الانتباه، مثل

---

2 Saifuddin Dhuhri, "Sharia as Local Theology: Reflection on Acehnese Culture and Identity", *Ulumuna*, vol. 19, no. 2 (2015), pp. 437–62.

[2] Hudzaifah Achmad Qotadah and Adang Darmawan Achmad, "Undang-Undang Jinayat Syariat Islam di Aceh: Antara Implementasi, Isu dan Tantangan", *ADLIYA: Jurnal Hukum dan Kemanusiaan*, vol. 14, no. 2 (2020), pp. 171–94.

[3] Munawar Rizki Jailani and Mohammad Taqiuddin Mohamad, "Analisis Penerapan Syariat Islam Dalam Sektor Perbankan Pasca Pelaksanaan Syariat Islam Di Aceh, Indonesia"', *Jurnal Syariah*, vol. 27, no. 2 (2019), pp. 261–80.

[4] قانون آتشيه رقم ٨ لسنة ٢٠١٤ في شأن قضايا مهمة الشريعة الإسلامية، الباب الأول فصل ١ نمرة ١٥ و الباب الثاني فصل ٢.

[5] مصطفى زهيل، التدرج في التشريع والتطبيقي في الشريعة الإسلامية (الكويت: المجلس الوطني الثقفيوالأدبي) ٢٠٠٣.

الاقتصاد والرفاهية، والصحة، والبيئة، والتعليم، والحكم، و اخرين. يجب أن ندرك أن بعض التقدم الذي أحرزته حكومة أتشيه في السنوات العشر الماضية في سن قوانين مثل قانون الجنيات، وقانون الأسرة يشمل القوانين التي تنظم الاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها.[٦] وبالطبع لا يجب أن يتوقف الأمر عند منتجات القوانين المختلفة، بل يجب أن يتبعه تنفيذ متسق وفعال لكل هذه القوانين من خلال تنفيذ برامج تنموية متنوعة، أقرب إلى تحقيق رؤية الشريعة الإسلامية. وهي نفع البشر في الدنيا والآخرة. وفي هذا السياق من الضروري وجود رؤية ورسالة وتوجه مشترك لجميع المؤسسات الحكومية والاجتماعية، بحيث لا تعمل كل مؤسسة أو مكون بشكل مستقل، بل يتم بطريقة تآزرية وتكاملية.[٧]

بناءً على خلفية الفكر أعلاه، وعلى راينا من المهم جدًا بالنسبة لأتشيه إنشاء خارطة متكاملة وشاملة لكل مجال من الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تكون هذه الخطط أساسًا ودليلًا لجميع المؤسسات الحكومية والمجتمعية في تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه. تشكل هذه الخطط لتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه مراجع ودليل عمل لتنمية آتشيه طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة المدى. بالنظر إلى أهمية هذه المراجع لتطبيق الشريعة الإسلامية، يجب على كل من يطمح في إحياء الحضارة الإسلامية في أتشيه ان يساهم وان ينشر الوعي بأهمية تطبيق الشريعة مطابقا بالخطط، وان يرتشد هذه إلى تحفيز مشاركة الأطراف المختلفة في تجميع خارطة أكثر شمولاً وتكاملاً ورؤية، لتطبيق الشريعة الإسلامية في

---

[٦] قانون آتشيه رقم ٢ في شأن مجلس لاإستشاري العلماء، القانون رقم ٤ سنة ٢٠١٠ في شأن الصحة، القانون رقم ٨ سنة ٢٠١٤ في شأن قضايا مهمة الشريعة الإسلامية، آلقانون رقم ٨ سنة ٢٠١٥ في شأن البنآء والحماية العقيدة، القانون رقم ٧ لسنة في شأن تقسيم الشؤون الحكومية المتعلقة بالشريعة الإسلامية بين حكومة آتشيه وحكومات البلدية، القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٦ في شأن مبادئ توجيهية للحفاظ على الوئام الديني والبناء المعبد، القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ في شأن نظام ضمان المنتجات الحلال، القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن المساعدة القانونية للفقراء والمساكن، القانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٨ في شأن إدارة تعليم المعاهد، القانون رقم ١٠ في شأن بيت المال، القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ في شأن المؤسسات المالية الشرعية.

[٧] Cf. Michael Feener, "Social Engineering through Sharī'a: Islamic Law and State-Directed Da'wa in Contemporary Aceh", *Islamic Law and Society*, vol. 19, no. 3 (2012), pp. 275–311.

أتشيه. لهذا السبب، نحاول في هذا المقال التركيز على المناقشة حول الملاحظات والتحفُّظات على تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه، للخروج بنتائج أكثر تحديداً، وصورة أكثر وضوحاً، لعمل خارطة طريق أكثر ملائمة وتوافقاً لحال المسلمين في آتشيه، وأيسر تطبيقاً.

نعتمد بحث نوعي لكتابة هذه الورقة، ونستعمل تحليل استطرادي لفهم كل المعلومات، ثم تقدم خارطة طريق بحيث يمكن تنفيذ الشريعة الإسلامية في أتشيه وفقًا للمثل الأساسية. تتم طريقة جمع البيانات، الأولية والثانوية، من خلال مراجعة / مراجعة الوثائق للدراسات السابقة ذات الصلة، بينما يتم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مناقشات مجموعات التركيز (Focus Group Discussion; FGD) والمناقشات في مختلف المنتديات العلمية الأخرى.[٨] البيانات التي تم الحصول عليها من نتائج مراجعات المستندات / مراجعات الدراسات السابقة ذات الصلة، بينما يتم تلخيص البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من خلال مناقشات مجموعات التركيز (FGD) والمناقشات في مختلف المنتديات العلمية الأخرى بمفاهيم واضحة ثم يتم تنفيذها باستخدام التحليل الوصفي والتفسير أساليب.

ب. التحديات تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه

تهدف الشريعة الإسلامية في جوهرها إلى تحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة.[9] أسس علم المقاصد الشرعية هذه المبادئ الشاملة هذا الهدف التي تشمل حفظ الدين والحياة والملكية والفكر والنسب والبيئة والشرف.[١٠] وهذه المهام السبع هي مؤشرات أو جوانب تظهر نوعية الحياة البشرية. نوعية الحياة الإسلامية

[٨] خصوصا مناقشات التركيز (FGD) جري في الجامعة الإسلامية الحكومية الرانيري بندا آتشيه، التاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٩، وأيضا بعض FGD والمناقشات او البحوث الأخرى سواء كانت هذه البحوث في آتشيه او خارج اتشيه تحت عنوان الشريعة الإسلامية في آتشيه.

[٩] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الاسلامي رؤية منظومية (لندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي) ٢٠٠٧.

[١٠] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة (القاهرة، مصطفي محمد الحلبي، ٢٠١٥) جزء ١ ص ٣ و ٢٦. إقراء أيضا محمد سعد ابن أحمد ابن مسعود الأيوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية (رياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع ١٩٩٨) ص ١٩٢-٢٠٣: ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين (بيروت، دار الجيل ٢٠٠٦) جزء ٣، ص ٣: الإمام محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (تونس، دار السلام ٢٠٠٦) ص ٤-١٢.

الجيدة، التي تقاس بنوعية الفهم الديني والممارسة الدينية والخبرة الدينية؛ نوعية الحياة الجيدة من الناحية العقلية والتي تقاس من بين بأمور أخرى من خلال جودة الصحة ونوعية الراحة. يُشار إلى نوعية الحياة الاقتصادية (الثروة) من خلال مستوى الرفاهية. التي تقاس بمعدلات البطالة المنخفضة، وانخفاض معدل الفقر والجريمة. وتظهر مؤشرات جودة التعليم (السبب) من خلال مستوى المشاركة في التعليم العالي ، ومؤشر التنمية البشرية ، وثقافة محو الأمية. وفي الوقت نفسه، تدل جودة الحياة في القطاع الأسري (الوراثي) على صحة المرأة الحامل، ومعدلات وفيات الرضع والأمهات، والتناغم في العلاقات الأسرية، ونوعية تعليم الأطفال. وفي الوقت نفسه، تُقاس جودة البيئة الجيدة بنظافة البيئة وصحتها ، وفعالية الرقابة الاجتماعية المجتمعية، وتنمية شخصية الأطفال والمجتمع، علاوة على ذلك يتجلى الحفاظ على فضيلة الشرف من خلال خلق جو حياة خالٍ من جميع السلوكيات التي يمكن أن تحط من كرامة الإنسان أو تحط من قدره، مثل الجرائم الجنسية، والخداع، والافتراء، والغيبة، والنميمة، والشتائم.

وفي المجال الاقتصادي: كان عدد الفقراء في آتشيه اعتبارًا من مارس ٢٠١٩ هو ١٥.٣٢٪ (٨١٩.٤٤ ألف شخص) أقل قليلاً من عام ٢٠١٨ ، الذي كان ١٥.٩٧٪ (٨٣٩.٤٩ألف شخص). يبلغ مؤشر عمق وشدة فقر آتشيه ٢.٦٤٪ و ٠.٦٦٪ على التوالي.[١١] من حيث النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٩ : تشير التقديرات إلى أن نسبة آتشيه تبلغ ٤.٣٩٪ -٤.٧٩٪ مع ميل نحو الانخفاض. ومع ذلك، يوجد في آتشيه عدة عوامل تدفع إلى التسارع الاقتصادي، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى للأجور في مقاطعة آتشيه بنسبة ١٣.٠٣٪ إلى ٢.٩ مليون/شهر، والاستثمار (خاصة بناء الاستثمار الذي ترعاه المشاريع الحكومية)، واستهلاك الأسر، والاستهلاك الحكومي.[١٢]

في مجال التعليم: تبلغ نسبة الأميين (اللاتينية) في آتشيه من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر ١.٨٥٪، بانخفاض عن عام ٢٠١٧ الذي كان ٢.٠٣٪. أما الفئة العمرية الأكثر أمية فهي ٦٥ سنة> (٢١.٢٠٪). بينما تبلغ

[١١] الجهاز المركزي للإحصاء الآتشيه، ٢٠١٩.

[١٢] البنك المركزى الإندونيسي فرع آتشيه، التقرير الاقتصادي للمحافظة أتشيه أغسطس ٢٠١٩، ص ٦٢-٧٢.

نسبة السكان الأميين الذين تبلغ أعمارهم ٤٤ سنة فأقل ١٠٢٩ ٪.٠[13]

ج. كليات الخمس ونطاق القوانين الشريعة الإسلامية

قال الإمام الشاطبي رحمه الله «إتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضروريات (الكليات) الخمس، وهى الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.[14] «وحفظ الشريعة للمصالح الضرورية وغيرها يتم على وجهين، يكمل أحدهما الآخر، وهما: حفظها من جانب الوجود لا يحققها، يوجدها، يثبتها ويرعاها وحفظها من جانب العدم بإبعاد كل ما يزيلها أو ينقصها، أو يجعلها تختل أو تتعطل، سواءً كان شيئاً واقعاً أو متوقعاً الشرع يمنعه، أي شيء يخل بالضروريات، أو ينقصها، أو يعطلها، أو يخل بها يمنعه الشرع، سواءً كان واقعاً أو متوقعاً، فإذا كان واقعاً فالشرع يريد رفعه وإزالته، وإذا كان متوقعاً فالشرع يريد منع وقوعه وتجنبه.[15]

تتبين أهمية هذه الضروريات الخمس في كون هذا الوجود مبني عليها، كل الكون، مصالح الدين مبنية على المحافظة على الأمور الخمسة المذكورة، فإذا اعتبر قيام هذا الوجود الدنيوي مبنياً عليها، حتى إذا انخرمت لم يعد للدنيا معنى، وكذلك الأمور الأخروية لا تقوم إلا بها.

فلو عدم الدين عدم ترتب الجزاء المرتجى، بل مصالح الآخرة كلها تروح إذا عدم الدين. ولو عدم المكلف لعدم من يتدين، ولو عدم العقل لارتفع التدين والتكليف، ولو عدم النسل لم يكن للبشر المكلفين بقاء واستمرار، ولو عدم المال لم يبق لهم عيش ولا قوام.

وحفظ الدين أولها، أكبر الكليات الخمس وأرقاها، لأن الغاية التي خلق الخلق لها. لذا فقد شرع الله من الوسائل ما يتم به حفظ الدين، ومن ذلك: تعلمه،

---

[13] لجهاز المركزي للإحصاء الآتشيه، ٢٠١٩، ص ٨٣.
بمكن

[14] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة (القاهرة، مصطفي محمد الحلبي، ٢٠١٥) جزء ١ ص٣١.

[15] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول..جزء ٢، ص ٥٢٢.

والعمل به، والدعوة إليه، والحكم به، والجهاد من أجله، ورد ما يخالفه، والصبر على الأذى. فحفظ الدين لا يتم به إلا بإقامة الشريعة الله سبحانه وتعالى ومنع زواله واختلاله فى الأرض بما يقوم لمصلحة البشرجميعا. فعلى سبيل تحقيق ذلك الكليات فى المجتمع آتشيه، أريد أن أوضح عن مثالية تطبيق الشريعة الإسلاميـة المتسلسل فى الأبحاث العلمية والخبراء المعنيون.

وتعتمد هذه الخارطة على طريقتين رئيسيتين، وهما: مراجعة نتائج البحوث المختلفة حول الشريعة الإسلامية في آتشيه والمدخلات من الخبراء في مناقشات مجموعات التركيز (FGD). تتم الإشارة إلى نتائج البحث على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. على المستوى الوطني أو الدولي ، المقصود هو البحث في نطاق بحث وطني أو دولي (منطقة) مع آتشيه كأحد مواقع البحث. وفي الوقت نفسه ، يتم إجراء البحوث على المستوى المحلي آتشيه على وجه التحديد فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية في مقاطعة آتشيه. يمكن تصنيف كل هذه الدراسات إلى ٢ (٢)، أي البحث حول كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية في الواقع / الممارسة (النموذج الوصفي / الشريعة في العمل) في آتشيه والبحث حول الكيفية التي ينبغي أن تكون بها الشريعة الإسلامية (نموذج بحث إلزامي / الشريعة آه في الكتاب).

ومن النماذج الوصفية للشريعة الإسلامية ما يلي:

أجرى شمس الرزال باغابايان ، وتوفيق عدنا أمل بحثًا حول تطبيق الشريعة الإسلامية. كان محور البحث، الذي نُشر لاحقًا ككتاب بعنوان سياسة الشريعة الإسلامية من إندونيسيا إلى نيجيريا، هو موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه، والعديد من المناطق الأخرى في إندونيسيا، وعدد من الدول الإسلامية في أفريقيا وآسيا. من خلال البحث الذي تم الإطلاع عليه، والوقوف على العديد من الأشياء. أولاً: إن مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في هذه البلاد، بما في ذلك آتشيه، ليس لها مفهوم واضح بعد، ولا تستند إلى تحليل جاد لمختلف المشاكل الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المسلمة المعاصرة، ونتيجة لذلك:

فإن الشريعة الإسلامية لديها القدرة على خلق صراعات داخلية بين المسلمين أنفسهم.

ثانيًا، النهج السائد المستخدم في تطبيق الشريعة هو إصلاح سريع لمبدأ

استخدام الشريعة. كما يقدم المؤلف عدة حلول للخروج من المشاكل التي تنشأ بناءً على تجربة الدول الإسلامية في تطبيق الشريعة الإسلامية. من بينها ضرورة تحديد المشكلة ، ومراجعة مفاهيم الاجتهاد والإجماع في التراث الفكري الإسلامي ، ومسألة التعددية الثقافية التي يجب أخذها في الاعتبار.[١٦]

زاد ريفال كعبة على شمس الرزال باغابايان في نقد تطبيق الشريعة الاسلامية في اتشية، في كتابه تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا جزئين لدراسة تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه. تظهر في نتائج دراسته أن تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه له نطاق واسع جدًا من المجالات التي يغطيها القانون بمعنى خاصٍ، بحيث يتم تنظيم القوانين التي ينبغي أن تكون مسائل خاصة من قبل الدولة أيضًا. وهذا يتعارض مع القضية العالمية لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في الدين والعبادة على أساس الدين والمعتقد، حتى في سياق الحكم الذاتي الخاص، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعامله يواجه العديد من المشاكل. لأنه إذا أراد المسلمون أن يصبحوا من أتباع الدين الحقيقي، فإن المؤسسات الحديثة الثلاثة، وهي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، يجب أن تعمل وفقًا لروح الإسلام. التفكير في القوانين الحالية التي تحكم آتشيه (القانون رقم ١٩٩٩/٤٤ بشأن تنفيذ امتيازات منطقة آتشيه الخاصة والقانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠١ بشأن الحكم الذاتي الخاص لمحافظة آتشيه; وفقًا له، لا يمكن تحقيق ذلك من خلال الحكم الذاتي الخاص. أو الحكم الذاتي الواسع.[١٧] لم يقدم المؤلف نتيجة ملموسة للمشاكل المذكورة أعلاه. خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة القومية.

هناك مقال آخر يبحث في تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، والذي تم تضمين آتشيه فيه، وهو عبارة عن مجموعة من الكتابات بعنوان: إضفاء الطابع الرسمي على القانون الإسلامي في إندونيسيا: نضال لا ينتهي أبدًا. من بين ١٧ كتابا (سبعة عشر) موجودة، ٢ (اثنان) منهم يدرسون عن آتشيه. أحد الأشياء المهمة التي من المثير للاهتمام مناقشتها هو ما ناقشه ماسيكوري عبد الله. ووفقًا له ، هناك ٣ (ثلاثة) اختلافات في الرأي بين المسلمين حول إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة

2 Samsu Rizal Pengabean and Taufiq Adnan Amal, Politik *Syariat Islam dari Indonesia hingga Nigeria* (Jakarta: Pustaka Alvabet, 2004).

17 Rifyal Ka'bah, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia* (Jakarta: Khairul Bayan, 2004).

الإسلامية في هيئة الدولة. يعتمد هذا التقسيم أو التصنيف على التوجه الديني لكل رأي. أولاً، أولئك الذين يجعلون من الإسلام أيديولوجية يتجلى ظهورها في شكل التطبيق الرسمي للتعاليم الدينية كقانون وضعي. ثانيًا ، أولئك الذين يدعمون فقط تطبيق الأخلاق الدينية ويرفضون إضفاء الطابع الرسمي وحتى إشراك الدين في سياق حياة الدولة. ثالثًا، التوليف بين الرأيين الأول والثاني. إنهم يدعمون إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة لبعض القوانين الخاصة. ومع ذلك ، بالنسبة للمجالات الأخرى، يكفي جعل التعاليم الإسلامية مصدرًا للأخلاق لتطوير القوانين الوطنية والسياسات العامة الأخرى. وفقًا لماسيكوري ، فإن هذا الرأي الثالث أكثر واقعية في سياق التعددية الوطنية ، بحيث يمكن تنفيذه بشكل رسمي وموضوعي وضروري.[١٨]

نور الرحمن في بحثه حول الشريعة الإسلامية وحماية حقوق الإنسان. تكشف الدراسات حول مشاكل إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي وإندونيسيا عن ضرورة التمييز بين القانون الإسلامي العام والخاص. أولاً، إذا كان عامًا بطبيعته، وإذا كان سيتم فرضه من خلال مؤسسات الدولة، فيجب اختباره حقًا لتقديم منافع للبشرية. وفي الوقت نفسه ، يجب إعادة أولئك الذين هم أفراد خاصون إلى وظيفتهم الأساسية كأخلاقيات اجتماعية ودينية وأن يكونوا مرتبطين أخلاقياً فقط بالمسلمين. كما ذكر أن المسلمين لا يحتاجون إلى التحسس من إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية أو فكرة إنشاء دولة إسلامية حتى لو لم يستخدم المبادرون تفسيرًا حصريًا وسلطويًا للشريعة الإسلامية.[١٩]

أجرى أيوب وآخرون بحثًا عن الشريعة الإسلامية في آتشيه. تركز الدراسة على إمكانات وتفضيلات وسلوك المجتمع تجاه البنوك الإسلامية في أتشيه. تكشف هذه الدراسة عن ثلاثة تطورات محتملة للبنوك الإسلامية في أتشيه، وهي الإمكانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. فيما يتعلق بتفضيلات الناس للربح النسبي

[18] Masykuri Abdillah and et. al., *Formalisasi Syari'at Islam di Indonesia: Sebuah Pergulatan yang Tak Pernah Tuntas*, ed. by Ian Suherlan (Jakarta: Renaisan, 2005).

[19] Norrohman, "Hukum Islam dan Perlindungan Hak Asasi Manusia: Studi atas Problematika Formalisasi Syariat Islam di Dunia dan di Indonesia", presented at the Annual Conference on Islamic Studies (ACIS) (Pekanbaru, 21 Nov 2007).

، وتقاسم الأرباح، والتعقيد، والقابلية للثبات، فإن الأرقام مشجعة. من بين ٧ (سبع) مقاطعات / مدن تمت دراستها، ٢ (اثنان) منهم يفضلون بدرجة عالية ، في حين أن ٥ (خمسة) أخرى معتدلة. كما تمكن من الكشف عن أن لكل منطقة خصائصها وتفردها. لذا توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بالإمكانيات المحلية في إنشاء وتطوير البنوك الإسلامية في آتشيه.[٢٠]

وجد دانيال وآخرون في بحثهم حول تطبيق الشريعة الإسلامية والعنف في آتشيه عدة أشكال من العنف أثناء تطبيق الشريعة الإسلامية،[٢١] إلى جانب العوامل المساهمة. أشكال العنف المعنية هي جسدية ، ونفسية ، وعنف بسبب الإهمال (الدولة تفشل في توفير الحماية للناس) ، والعنف الفكري ، والعنف الاغتراب.[٢٢] العوامل السببية تاريخية وقانونية وفهمية وموارد بشرية. نجحت هذه الدراسة أيضًا في صياغة عدة خطوات استباقية لتقليل العنف في تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه.

كما أجرى حيدار ناصر نموذج بحث وصفي لآتشيه تحت عنوان حركة الشريعة الإسلامية. استنساخ السلفية الأيديولوجية في إندونيسيا. في تقرير أطروحته البحثي، الذي نُشر في كتاب مؤلف من ٦٣٤ صفحة، كانت آتشيه واحدة من المناطق التي تمت دراستها، بالإضافة إلى جنوب سولاويزي وجاوة الغربية. في غضون ذلك، كانت المنظمات الإسلامية الجماهيرية التي استهدفت الدراسة هي حزب التحرير الإندونيسي (HTI) ومجلس المجاهدين الإندونيسيين (MMI). ويخلص في بحثه إلى أن: أولاً، إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في مؤسسات الدولة لإنشاء دولة إسلامية لتطبيق الشريعة لمجموعات الشريعة الإسلامية ليست مشكلة براغماتية لإيجاد حلول لمشاكل الحياة، ولكنها مشكلة

2 Aiyub, *Potensi, Preferensi, dan Prilaku Masyarakat terhadap Bank Syariah di NAD* (Banda Aceh: Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias, 2006).

[21] Danial, *Syariat Islam dan Kekerasan di Nanggroe Aceh Darussalam* (Banda Aceh: Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias, 2006).

[٢٢] هذا يعني أنه لا يشمل بعض الأشخاص أو الأشخاص الذين لديهم الحق في المشاركة في صياغة وتنفيذ والإشراف على سياسة الدولة

لاهوتية وعملية. مشكلة أيديولوجية.[٢٣] ثانيًا من حيث إعادة إنتاج الحركة، تظهر مجموعات الشريعة الإسلامية بطريقة منظمة، على عكس الحركات الاجتماعية الكلاسيكية التي لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها. تأخذ عملية واستراتيجية حركة الشريعة الإسلامية المسار العلوي على المستوى الوطني والمسار السفلي على المستوى المحلي. بدأ تجسيد حركته من النضال من أجل إحياء ميثاق جاكرتا، وتشريع الشريعة الإسلامية في عدد من المجالات ، وحركة إقامة الخلافة الإسلامية. لقد وُلد أعضاء الحركة من رحم له نسب عقائدي مع الحركة الإسلامية الحديثة التي عانت من الانقطاع لأنها بدت أكثر شكلية وعقائدية.[٢٤] ثالثًا، تُظهر ظاهرة حركة الشريعة الإسلامية ذات الطبيعة الأيديولوجية نمطًا جديدًا من الأسلمة يكون أكثر دينيًا وعقائديًا وشكليًا، بحيث أنه بالإضافة إلى إظهار نمط أيديولوجي، فإنه يقوم أيضًا بإضفاء الطابع الأيديولوجي على الشريعة. ‹أ في هيكل الدولة الإندونيسية وحتى الشريعة الإسلامية. إنهم يعتقدون أن الكفاح من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية ليس ضرورة سياسية فحسب ، بل هو أيضًا واجب ديني.[٢٥] إن الحركة من أجل إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في المناطق هي تنفيذ الشريعة ذات المستوى الأدنى ، في حين أن ما يناضل من أجله HTI و MMI هو تطبيق الخط الأعلى للشريعة الإسلامية.[٢٦] جعلت أبحاث حيدر من HTI و MMI أهدافًا بحثية، وآتشيه كأحد المجالات التي تمت دراستها، بينما كانت قضية الشريعة الإسلامية هي محور الدراسة. المنظور المستخدم في دراسة ظاهرة حركة الشريعة الإسلامية هو علم الاجتماع. يمكن أن يطلق على بحث حيدر نموذج بحث وصفي مع نهج اجتماعي.

تعلقا على القانون الجناية في آتشيه، بحث أدي هيرمان شاه بعنوان سياسة معاقبة الشركات في إندونيسيا؛ دراسة حالة في أتشيه. في بحثه، استخدم ٣ (ثلاثة) مناهج في آنٍ واحد للإجابة على ثلاثة أسئلة بحثية مختلفة، وهي المناهج المعيارية

2 Haedar Nashir, *Gerakan Islam Syariat: Reproduksi Salafiyah Ideologis di Indonesia* (Jakarta: PSAP Muhammadiyah, 2007).

24 *Ibid.*

25 *Ibid.*

26 *Ibid.*

القانونية والقانوني والتجريبي والمقارن المعيارية.[٢٧] تكشف هذه الدراسة أن تنظيم العقاب البدني في شكل الجلد في القانون في آتشيه وتطبيقه يؤثر بشكل كبير على الحد من الأعمال الإجرامية التي تنظمها الشريعة الإسلامية. لذلك ، يمكن أن يكون بديلاً لإصلاح القانون الجنائي الوطني. يختلف تطبيق العقوبة البدنية في شكل الجلد في آتشيه عن العديد من البلدان الأخرى مثل سنغافورة وفيجي والمملكة العربية السعودية وماليزيا وإيران التي تطبق أيضًا العقوبة البدنية في شكل الجلد. تشمل الاختلافات أنواع الجرائم التي يعاقب عليها الجلد وكذلك التنفيذ الفني. على سبيل المثال، في ماليزيا وسنغافورة، يتم تنفيذ الضرب بالعصا في مكان مغلق، بينما يتم تنفيذ الضرب بالعصا في العراء في آتشيه.[٢٨]

في تطبيقه، كان العقاب البدني في أتشيه قادراً على منع أو على الأقل الحد من انتهاكات القواعد العرفية التي تعيش في وسط المجتمع، وتمكنت من تقليل نشوة الجمهور لتطبيق محاكم الشوارع على الجناة الذين يعتبرون قد انتهكوا المعايير الموجودة في حياة الناس،[٢٩] تركزت الدراسة التي أجراها هيرمان ساه على تنظيم شكل الضرب بالعصا في القانون وتطبيقه في آتشيه. اختيار مدينة باندا آتشيه كمنطقة بحث على أساس أن سكان أتشيه يتركزون في هذه المدينة غير مناسب، لأن نصف سكان أتشيه يتركزون في الساحل الشمالي (خاصة شمال آتشيه وبيروين) وكان الضرب بالعصا الأولى المطبقة في هذا المجال في بيروين.

أجرى سراج الدين نموذج بحث مشابه بمقاربة مختلفة في بحثه حول تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه بعد إعادة التشكيل. يستخدم بحث سراج الدين محمد ثلاثة، وهي المناهج الاجتماعية والقانونية والتاريخية. يركز هذا البحث على ثلاثة (ثلاثة) أمور ، وهي عملية صياغة القانون (الصياغة التشريعية) ، والتنفيذ (التنفيذ القانوني)، وآفاق (المراجعة القانونية) لتطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه. من خلال مقاربة اجتماعية - قانونية - تاريخية، أوضح أن عملية الصياغة القانونية

2 Adi Hermansyah, "Kebijakan Penanggulangan Kejahatan dengan Pidana Badan (Corporal Punishment) di Indonesia; Studi Kasus di Nanggroe Aceh Darussalam"', Master Thesis (Semarang: Diponegoro University, 2008).

[28] *Ibid.*

[29] *Ibid.*

في تشكيل القانون تمت من خلال: (١) تقديم مشروع قانون يشمل السلطة التنفيذية والتشريعية ومجلس شورى العلماء (MPU) وغير- المنظمات الحكومية (المنظمات غير الحكومية) والأكاديميين ؛ (٢) تقديم مشروع القانون إلى مجلس النواب الشعبي؛ (٣) التشاور والمناقشة بين مجلس الشعب المحافظة/مجلس الشعب المركزية ومجلس شورى العلماء (MPU) أو بين حكومة وMPU ؛ و(٤) الصقل والتحسين. في تنفيذه، لا تزال توجد مشاكل مختلفة، بما فيها من عدم كونها مثالية وتمييزية ووجود ثنائية قانونية. تؤكد هذه الدراسة أيضًا أن نظرية السياسة القانونية التي تنص على أن نظرية تكوين الحكومة الديمقراطية أو المستقلة تستجيب لتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه، وخاصة قانون الجناية، ليست صحيحة دائمًا. لأن قانون الجناية يأتي من الوحي الذي هو قطعي والذي بالطبع لم يتم إنتاجه لمتغيرات قانونية متجاوبة أو محافظة فيما يتعلق باحتمال تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه، سيكون من الجيد أن تكون قادرة على إزالة بعض العقبات التي تم مواجهتها حتى الآن، من بين أمور أخرى، عدم توفر الإرادة السياسية للحكومة المحلية، ومحدودية البنية التحتية، والكمية والنوعية. تطبيق القانون وعدم تدريب المخالفين والغموض في وظائف وواجبات ولاية الحسبة.[٣٠] من النطاق والنتائج، لم يتطرق هذا البحث إلى مادة القانون الجنائي أو الشريعة الإسلامية التي سيتم تشكيلها وتنفيذها في آتشيه.

البحث نموذجي وصفي آخر تم العثور عليه هو أطروحة عبد الغني عيسى حول إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في آتشيه وتجسيدها في النظام القانوني الإندونيسي. يركز عبد الغني بحثه على مستوى فهم شعب آتشيه للشريعة الإسلامية كما هو منصوص عليه في قانون آتشيه،[٣١] وموقع الشريعة الإسلامية في النظام القانوني الوطني، والجهود المبذولة لتطبيق الشريعة الإسلامية هيكليًا في آتشيه. وفقًا للنتائج التي توصل إليها، فإن فهم شعب آتشيه للشريعة الإسلامية لا يزال ضئيلًا. الكلمة مقطوعة تدل على تدني مستوى الوعي القانوني والمشاركة العامة

2 Sirajuddin M, "Pemberlakuan Syariat Islam di Nanggroe Aceh Darussalam Pasca Reformasi", PhD. Dissertation (Yogyakarta: UIN Sunan Kalijaga, 2010).

[31] Abdul Gani Isa, "Formalisasi Syariat Islam dan Perwujudannya dalam Sistem Hukum Indonesia", PhD. Dissertation (Banda Aceh: IAIN Ar-Raniry, 2012).

في دعم التنفيذ والإشراف على قانون جنيات، وإيجاد تفسيرات مختلفة للقانون على الخلوات والخمار والميسر في تنفيذه ميدانياً، وما زالت هناك تفسيرات لا ضمير لها. المسؤولون والنخبة السياسية المركزية الذين لا يفهمون الفرق بين قانون الجناية النابع من الوحي والسنة النبوية. مع القانون الجنائي العام الموروث من المستعمرين الهولنديين. وفي الوقت نفسه، فإن مكانة الشريعة الإسلامية في النظام القانوني الوطني من حيث الجوهر القانوني لها شرعيتها ودستوريتها ولها مكان في تكوين وتسلسل القوانين والأنظمة في إندونيسيا.[٣٢] من الناحية العملية، لا يزال تطبيق الشريعة الإسلامية يواجه من الناحية الهيكلية عدة عقبات منها ؛ قلة الموارد البشرية القادرة على التدقيق والتحقيق والمقاضاة في القضايا الشرعية في النيابة العامة والشرطة، ولا تزال ولاية الحسبة عضوا في وحدة الخدمة المدنية، ولا يوجد لدى المحكمة الشرعية قانون الإجرائات الجنائية حتى الآن. لا تزال قضايا الجناية ومخصصات الميزانية في حدها الأدنى، وبالتالي يكون لها تأثير مباشر ، لا سيما على عمليات مؤسسة الولاية الحسبة وتنفيذ الضرب بالعصا.[٣٣]

أجرى رمزي مرزيقين بحثًا آخر عن الشريعة الإسلامية في آتشيه بعنوان «القوة الشريعة الإسلامية في مدينة باندا آتشيه».[٣٤] دراسة العلاقة بين حكومة المدينة والمقاهي في عملية تطبيق الشريعة الإسلامية. تشير نتائج بحثه إلى أن تطبيق الشريعة الإسلامية يتم في ظل هيمنة القيادة الأخلاقية والفكرية. في غضون ذلك ، يقيم رجال الأعمال علاقات مع حكومة مدينة باندا آتشيه من خلال المقاومة بهدوء. تمثل استراتيجية الحكومة في ممارسة الإكراه لحصن لهيمنة الشريعة الإسلامية ، وكذلك رواد الأعمال في المقاهي الذين يواصلون القتال من أجل الهيمنة. النضال الذي يخوضه رواد الأعمال هو من خلال استعمار الوعي الذي يصوغ شعب باندا آتشيه ليصبح مجتمعًا استهلاكيًا.

يوضح سوهاريو في مقالته حول الحكم الذاتي الخاص لبابوا وآتشيه كإدراك

2

[32] *Ibid.*

[33] *Ibid*

[34] Ramzi Murziqin, "Otonomi Khusus dan Papua dan Aceh sebagai Perwujudan Implementasi Peranan Hukum dalam Kesejahteraan Masyarakat" (Universitas Gadjah Mada, 2014).

لتنفيذ دور القانون في رفاهية المجتمع، أن الحكم الذاتي الخاص لهاتين المقاطعتين له أساس قانوني وهو حل سياسي وقانوني ورفاهية مجتمعية. تحاول هذه الدراسة الإجابة على ما إذا كان قانون الحكم الذاتي الخاص هو تجسيد لدور القانون في رفاهية المجتمع، ومدة سريانه، وما هي العقبات التي تواجه تطبيق القانون. تظهر نتائج بحثه أن لوائح الاستقلالية الخاصة المتجاوبة في تنفيذها تواجه العديد من العقبات. لا يزال هذا القانون بحاجة إلى مزيد من التفصيل والمواءمة مع الجهود المبذولة لتحقيق الصالح العام.[٣٥]

أرسكال سليم في التعددية القانونية الديناميكية في إندونيسيا؛ تدرس المواد القانونية المتنازع عليها في آتشيه المعاصرة الخلاف بين المحاكم الدينية (المحكمة الشرعية) والمحاكم العرفية في آتشيه في إطار ديناميكيات التعددية القانونية في آتشيه. في عصر سلطنة آتشيه، تعايشت الشريعة الإسلامية مع العادات ولم يكن من الممكن تمييزهما تقريبًا. ثم ساهم الوجود الاستعماري الهولندي في زيادة حدة الخلافات أو التضارب بين العادات والشريعة الإسلامية. وذلك لأن الحكومة الهولندية تميل إلى دعم المؤسسات العرفية والزعماء التقليديين بدلاً من الشريعة الإسلامية. وبعد الاستقلال استمر هذا الإرث من الاستعمار الهولندي من خلال العديد من التعديلات. بينما في الخمسينيات من القرن الماضي تم القضاء على معظم مؤسسات المحاكم العرفية، من أجل الوحدة الوطنية والنزاهة القضائية. ومع ذلك، لا يزال يتم الحفاظ على القواعد العرفية وتنفيذها من خلال المحكمة المحلية. بينما يتم تنفيذ بعض مجالات الشريعة الإسلامية من خلال المحاكم الشرعية. وقد طورت إندونيسيا نظامًا معقدًا من التعددية القانونية، مما سمح للعديد من الأنظمة الفرعية القانونية بالعمل في نطاق الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا.[36]

محمد نور إخوان في بحثه تحت عنوان العلماء الرسميون وسياسة إعادة الأسلمة: مجلس شورى العلماء،[٣٧] الشريعة والسلطة المتنازع عليها في آتشيه ما بعد النظام

[35] *Ibid.*

[36] Arskal Salim, "Dynamic Legal Pluralism in Indonesia: Contested Legal Orders in Contemporary Aceh", *The Journal of Legal Pluralism and Unofficial Law*, vol. 42, no. 61 (2010), pp. 1–29.

[37] Moch Nur Ichwan, "Official Ulema and the Politics of Re-Islamization: The Majelis Permusyawaratan Ulama, Sharī'atization and Contested Authority in Post-New

الجديد، يبحث موقف ودور مجلس الاستشارى للعلماء (MPU) في عملية إعادة الإسلامية في آتشيه ما بعد النظام الجديد. وفقًا للنتائج التي توصل إليها، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه هي قضية معقدة، لأن الشريعة الإسلامية لا تتعلق فقط بالقضايا الدينية، ولكن أيضًا الخلاف السياسي بين عناصر مختلفة من مجتمع آتشيه. الشريعة الإسلامية في آتشيه هو مشروع سياسي للحكومة المركزية لجذب الدعم الشعبي لحركة آتشيه الحرة (GAM) التي لا تحمل أجندة إسلامية. تمت صياغة هذا المشروع بواسطة مجلس شورى العلماء (MPU). على الرغم من دور مجلس الاستشارى للعلماء (MPU) في المرحلة المبكرة من عملية الشريعة والمكانة المميزة التي يمنحها لها قانون حكم آتشيه واللوائح المحلية، لم تتمكن مجلس الاستشارى للعلماء (MPU) من الحفاظ على دورها البارز.[٣٨]

اعتقدت إيكا سري موليانى وآخرون، في مقالهم الجالية الصينية في الشتات في آتشيه بعد الصراع: الهويات الاجتماعية والثقافية والعلاقات الاجتماعية مع الأغلبية المسلمة في آتشيه،[٣٩] بحثوا عن هويتهم الاجتماعية والثقافية وعلاقاتهم الاجتماعية مع الأغلبية المسلمة في بندا آتشيه. تؤكد هذه الورقة على دراسة هوية الصينيين في بندا آتشيه بعد صراع آتشيه. تركز الدراسة على التغييرات والتحديات وما يحدث في الديالكتيك الاجتماعي مع الأغلبية المسلمة في آتشيه في الزمان والمكان والعمليات الاجتماعية. لا يمكن إنكار أن العلاقة بين الجالية الصينية وآتشيه شهدت تقلبات. تشكلت هذه العلاقة وتغيرت بمرور الوقت وفقًا للشكل الديالكتيكي للمجتمع الصيني وأغلبية السكان المسلمين في آتشيه. تظهر هذه الدراسة أن السياسة الوطنية تجاه الأقاليم والمقاطعات في آتشيه لها تأثير على جدلية العلاقة بين مجتمع الأقلية الصينية والأغلبية المسلمة في آتشيه. كما يؤدي تطبيق الشريعة الإسلامية إلى تحسينها والاستجابة لها والعمل تجاه الجماعات الإسلامية في محاولة لبناء علاقات متناغمة وسلمية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الجهود المبذولة للانضمام إلى الثقافة المهيمنة أو قبولها هي جهود بارزة جدًا في العملية الاجتماعية جنبًا إلى

Order Aceh", *Journal of Islamic Studies*, vol. 22, no. 2 (2011), pp. 183–214.

[38] *Ibid.*

[39] Eka Srimulyani et al., "Diasporic Chinese Community in Post-Conflict Aceh: Socio-Cultural Identities, and Social Relations with Acehnese Muslim Majority", *Al-Jami'ah: Journal of Islamic Studies*, vol. 56, no. 2 (2018), pp. 395–6.

جنب مع استراتيجيات بناء رأس المال الاجتماعي ، سواء للمقيمين المسلمين أو المسؤولين الحكوميين، مثل منظمات هاكا .[٤٠]

كتب أ. رحمت روزيادي ومحمد رئيس أحمد بعنوان إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في منظور النظام القانوني الإندونيسي،[٤١] تدرس أيضا إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في إندونيسيا. واحدة من المجالات التي تركز عليها الدراسة هي مقاطعة آتشيه. تركزت الدراسة على عملية إضفاء الطابع الرسمي على تطبيق الشريعة الإسلامية وبعض التناقضات بين تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه وواقع حياة الناس التي لا تزال تتعارض مع القيم الإسلامية. الاستنتاج الرئيسي لدراسته هو أن الدراسات النظرية والتجريبية حول إضفاء الطابع الرسمي على الشريعة الإسلامية في النظام القانوني الإندونيسي تحتاج إلى التوصية بها للشعب الإندونيسي، وخاصة المسلمين. الخطوات المهمة التي يجب اتخاذها هي خطوات سياسية وقانونية في نفس الوقت.

يكشف شمس الأنوار في كتابه تطبيق الشريعة في سياق إندونيسيا ومساهمة التعليم العالي بالشريعة أن: أولاً، هناك ٤ (أربع) خطوات لتطبيق الشريعة ، وهي: الخطوة الأولى: الخطوات التأويلية (معالجة المواد) التي تشمل: (١) تصنيف معايير الشريعة إلى فئات من القواعد التي يُترك تنفيذها للفرد ، والمعايير التي يتطلب تنفيذها مساعدة عامة ولا يتطلب مساعدة من الدولة ، والمعايير التي تتطلب تدخل الدولة. (٢) مراجعة مادة الشريعة كمعيار قانوني يتطلب تنفيذه تدخل الدولة. تهدف هذه الدراسة إلى:- إعادة بناء إطار ولغة الشريعة الإسلامية بما يتوافق مع اللغة والإطار القانوني الذي تُطبّق فيه الشريعة - اختيار مواد الشريعة الإسلامية وإيجاد القيم والمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية التي لا تزال ذات صلة بتنمية المجتمع وإعادة تفسير الأنظمة القانونية الملموسة التي لم تعد ذات صلة. (٣) تجميع طبقات من قواعد الشريعة لتحديد القيم الأساسية والمبادئ العامة واللوائح القانونية الملموسة التي تعتبر مفيدة.(٤) بناء وتحسين جودة الخطاب الشرعي من أجل دعم قبوله الأكاديمي. الخطوة الثانية: خطوات التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى

٤٠ هاكا هي منظمة الصنيين خارج البلاد.

2 Rahmat Rosyadi and M. Rais Ahmad, *Formalisasi Syari'at Islam dalam Perspektif Tata Hukum Indonesia* (Bogor: Ghalia Indonesia, 2006).

تكوين الوعي بالشريعة الإسلامية في المجتمع. يشمل الوعي القانوني: (أ) معرفة الشريعة الإسلامية. (ب) معرفة ومعرفة مضمون الشريعة. (ج) معرفة ومعرفة محتويات الشريعة واحترامها. (د) معرفة ومعرفة محتويات الشريعة والاحترام. والاستعداد والالتزام بتنفيذها. الخطوة الثالثة: تدابير سياسية، الخطوة الرابعة: تدابير إنفاذ القانون. ثانيًا ، يلعب التعليم العالي الإسلامي دورًا في المساهمة في خطوات التأويل والتنشئة الاجتماعية.[٤٢]

كتب فيصل أ. راني عن تأسيس قانون لمكافحة الفساد من منظور مبادئ وأحكام الشريعة. تبحث هذه الدراسة في كيفية استخدام مبادئ وقواعد الشريعة كمصادر لتشكيل قوانين أو قوانين مكافحة الفساد. من المبادئ التي عرض فيصل أن يتضمنها القانون: مبدأ الأمانة، وتحريم أكل المال بالغرر، وتحريم أخذ حق الغير، ومساعدة بعضنا البعض في فعل الخير، وتحريم المساعدة على المنكر، وتلقي الثواب. وفقا لما تم، وحظر الرشوة. لأن تشكيل قانون مكافحة الفساد الذي يقوم محتواه على مبادئ الشريعة له مكان في النظام القانوني الوطني. وأوصى بضرورة تطبيق نظام عقابي على أعمال الفساد مبني على مبادئ الشريعة الإسلامية بالتزامن مع العقوبات التي تم تنظيمها في النظام القانوني الوطني وهي قانون مكافحة الفساد.[٤٣] تحتاج آتشيه إلى إنشاء قانون لمكافحة الفساد، لكن لا تكرر ما تم تنظيمه في القانون الوطني لمكافحة الفساد . السؤال الذي لم تتم الإجابة عليه هو كيفية اشتقاق المبادئ المذكورة أعلاه في التشريع أو القانون الذي سيتم صياغته.

إضافة إلى ذلك، بحث رضوان شاه في معاقبة حقوق الإنسان وحمايتها في القانون الجنائي الإسلامي. تركز هذه الدراسة على الإجابة عن سؤال كيف يتم معاقبة وحماية حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ؟[٤٤] باستخدام المقاربات المعيارية الفلسفية والمعيارية المقارنة، [٤٥]وجد أن: أولاً، حقوق الإنسان فطرية

2 Syamsul Anwar, *Pelaksanaan Syariat dalam Konteks Indonesia dan Kontribusi Pendidikan Tinggi Syariah* (Jakarta: RM Books, 2007).

43 Faisal A. Rani, *Pembentukan Qanun Anti Korupsi Perspektif Prinsip dan Norma Syariat* (Banda Aceh: Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias, 2006).

44 Ridhwan Syah, "Penghukuman dan Perlindungan HAM dalam Hukum Pidana Islam" (IAIN Ar-Raniry Banda Aceh, 2012).

45 *Ibid.*

متأصلة لكل إنسان، لأنه لا يمكن إلغاؤها وتقليصها. تتطلب الشريعة الإسلامية حماية حقوق الإنسان للجناة والضحايا والمجتمع بطريقة متوازنة. هناك ٤ (أربعة) أشكال للعقوبة في القانون الجنائي العلماني، وهي السجن (الشكل الرئيسي للعقاب)، والموت، وإلغاء الحقوق، والغرامات. بينما في القانون الجنائي الإسلامي هناك ٦ (ستة) أشكال للعقوبة، وهي الجلد (الشكل الرئيسي للعقاب)، والبتر، والموت، والقصاص، والسجن، والغرامات أو العمل الاجتماعي. ثانيًا، عند المقارنة بين عقوبة السجن والجلد، تكون أحكام السجن أكثر قسوة وغير إنسانية. يقال إنها قاسية لأنها تحرم المحكوم عليه من أبسط حقوقه وهي الحرية. يقال إنه غير إنساني لأنه يفصل المحكوم عليه عن عمله وعائلته. وبالتالي فهي ضد حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الجلد أمام الملأ يجلب العار للمدان وعائلته وكذلك عقوبة السجن. ثالثًا، لحماية حقوق الإنسان للمحكوم عليه، يجب ألا يتم تنفيذ الحكم بشكل تعسفي، ولا يتجاوز ذنب المحكوم عليه، ولا يتسبب في عواقب وخيمة للآخرين. تمارس الدولة سلطة تنفيذ العقوبة بعد أن يؤكد الطبيب أن الشخص المعني يتمتع بصحة جيدة. وبالمثل مع عقوبة البتر والإعدام، فكلاهما يهدف أيضًا إلى حماية حقوق الإنسان. لهذا السبب، تهدف العقوبة في القانون الجنائي الإسلامي إلى تحقيق إحساس بالعدالة للمحكوم عليه والضحية والمجتمع، وتصبح وسيلة للتوبة لمرتكبي الجرائم، ويمكنها حتى محو خطاياهم في الآخرة. ويثبت المؤلف أن العقوبة البدنية في القانون الجنائي الإسلامي ليست عقوبة قاسية، بل إنسانية، ولا تتعارض مع حقوق الإنسان. من ناحية أخرى، فإن حماية حقوق الإنسان للمدانين متوازنة مع حماية حقوق الإنسان للضحايا والمجتمع. في حين أن الحبس في القانون الجنائي العلماني هو أكثر قسوة ولا إنسانية وينتهك حقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان للمدان لا يتوازن مع حماية حقوق الإنسان للضحايا والمجتمع. وبالتالي، فإن العقاب البدني في القانون الجنائي الإسلامي هو الأنسب لتطبيقه في سياق دولة قومية ديمقراطية. بناءً على نتائج هذه الدراسة، تم إضعاف الافتراض القائل بأن القانون الجنائي الإسلامي قاسٍ ولا إنساني وينتهك حقوق الإنسان ، مع إضعاف فكرة أن الحبس في الجرائم العلمانية هو أكثر إنسانية ويحمي حقوق الإنسان.[٤٦]

[46] *Ibid.*

يؤكد كاماروسديانا في كتاباته حول القانون الجناية في آتشيه على أن وجود الشريعة الإسلامية في آتشيه أصبح قانونًا وطنيًا، سواء من حيث المواد القانونية أو ضباط إنفاذ القانون، أو زيادة الوعي العام في أتشيه حول الشريعة الإسلامية. القانون الجناية في إقليم آتشيه هو إصلاح للقانون الجنائي في إندونيسيا، لأن القانون الجيد يجب أن يعكس القانون السائد في المجتمع نفسه، بحيث يمكن استخدام القانون المعمول به حاليًا في آتشيه كنموذج للتطور القانوني في إندونيسيا وهو تعددي، ولكن لا يزال في إطار سيادة القانون اندونيسيا.[٤٧]

دانيال في أطروحته: حول الفقه الإسلامي في إيران وآتشيه. يركز تحليل مفهوم العقوبة في القانون الجنائي في إيران وآتشيه،[٤٨] على دراسته حول مبادئ قابلية التطبيق، وصياغة مفهوم الجريمة ومفهوم العقوبة في القانون الجنائي الإسلامي الإيراني (KUHPI) وآتشيه قانون على الجنايات (QAHJ) ومساهمتهم في تجديد قانون القانون الجنائي الإندونيسي. تظهر النتائج أن:

أولاً : إن مبدأ إنفاذ القانون الذي تبناه القانون الجنائي الإيراني هو المبدأ الإقليمي الذي تم تطويره على أساس المبادئ الفنية - القانونية ، والحماية، والمواطنة. وفي الوقت نفسه، تلتزم QAHJ بمبدأ الإقليمية المحدودة والخضوع. تمت صياغة مفهوم الجرائم ومفهوم تجريم القانون الجنائي الإيراني بناءً على فقه مدرسة جاكفاري، مما يجعل من الصعب التكيف مع التطورات المجتمعية والعالمية. وفي الوقت نفسه، فإن صياغة الجرائم ومفهوم العقوبة في قهج تمت صياغتها على أساس منهاج الفقه، بحيث يكونون أكثر قدرة على مواجهة متغيرات وتطورات العصر.

ثانيًا: لا يزال القانون الجنائي الإيراني يلتزم بالعديد من العقوبات الجسدية مثل الرجم والجلد وحلق الشعر والبتر والصلب والنفي والقصاص. بينما في QAHJ يلتزم فقط ١ (واحد) العقوبة البدنية، وهي الجلد.

ثالثًا: من الأشكال المختلفة للجريمة الواردة في هذين القانونين والأنظمة الجنائية الإسلامية، يمكن استخلاص القيم الفلسفية والمبادئ المهمة التي يمكن أن تسهم

[47] Kamarusdiana, "Qânûn Jinâyat Aceh dalam Perspektif Negara Hukum Indonesia", *AHKAM : Jurnal Ilmu Syariah*, vol. 16, no. 2 (2016), p. 151.

[48] Danial, "Fikih Iran dan Aceh: Studi Analisis Konsep Pemidanaan dalam Hukum Pidana Iran dan Aceh", PhD. Dissertation (Yogyakarta: Gadjah Mada University, 2015).

في إصلاح القانون الجنائي في إندونيسيا. هذه القيم والمبادئ هي؛ التوازن، العدل، الإنسانية، الإصلاحية، التصالحية، الوقائية، إعلاء الأخلاق، حماية مؤسسة الزواج والمحافظة عليها، الحفاظ على الحياة، والتوبة من أسباب العفو.[٤٩]

أوضح رضوان نور الدين في مقالته عن موقف آتشيه من قانون الجنايات؛ تفرد قانون جنايات آتشيه التي ينبغي أن تستخدم كحافز لتطوير القانون الجنائي الوطني. وأوصى رضوان بأن تكون إعادة توجيه العقوبة في آتشيه أجندة أخرى لإدماج آتشيه في نظام القانون الجنائي الوطني. لا يجب تفسير الامتيازات على أنها عامل تفاضل، ولكن كتعزيز لوحدة النظام القانوني الذي يكون فيه قانون جنايات آتشيه جزءًا من النظام الفرعي للقانون الجنائي.[٥٠]

إذا تم الجمع بين جميع الأبحاث المذكورة أعلاه ونتائج مناقشة مجموعة التركيز، فيمكن تحديد العديد من القضايا المهمة المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه. وتشمل هذه القضايا الهامة:

قضايا المهمة المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه

١	الاقتصاد	١١	تنمية المجتمعات المعرفية
٢	الصحة	١٢	الموارد البشرية
٣	البيئة	١٣	ضعف الفهم العام للشريعة الإسلامية (بما في ذلك القانون)
٤	التعددية والتعددية الثقافية والأقليات	١٤	خطوات ومقاربات التنفيذ الشريعة الإسلامية
٥	التعليم	١٥	نموذج تطبيق الشريعة (إضفاء الطابع الرسمي / إضفاء الطابع الرسمي المحدود / التبسيط)
٦	السياسة والحكم	١٦	حقوق الإنسان وحقوق المرأة
٧	القانون	١٧	الفساد
٨	الثقافة الاجتماعية	١٨	الإمكانات المحلية في تطبيق الشريعة الإسلامية

[49] *Ibid.*

2 Ridwan Nurdin, "Kedudukan Qanun Jinayat Aceh dalam Sistem Hukum Nasional Indonesia", *MIQOT: Jurnal Ilmu-ilmu Keislaman*, vol. 42, no. 2 (2019), p. 356.

٩	تغيير السلطة الدينية	١٩	النزاعات على الأراضي
١٠	مساهمة المنظمات الإسلامية الكبرى	٢٠	الشريعة الإسلامية وتكنولوجيا المعلومات / قانون الإنترنت.

ويمكن تجميع القضايا المذكورة أعلاه في ثلاثة وهي

أولاً: استنادًا إلى مجال تطبيق الشريعة الإسلامية.

وثانيًا: الأساس المحتمل لتطبيق الشريعة والنموذج الثالث واستراتيجية وطريقة تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه. أولاً، المجالات التي تحتاج إلى اهتمام في تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه بحيث تشمل الكفاح؛ في الاقتصاد والصحة والقانون والسياسة والحكم والتعليم والأراضي والبيئة.

خريطة قضايا تطبيق الشريعة الإسلامية حسب المجال

ثانيًا: أساس النظر والأساس المحتمل لتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه هو التعددية الدينية، والتعددية الثقافية المجتمعية، والسلطة الدينية المتغيرة ، والحكمة المحلية، وحقوق الإنسان.

ثالثًا: يمكن لتطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه اختيار نموذج؛ إضفاء الطابع الرسمي، وإضفاء الطابع الرسمي المحدود، والتشكيل. يمكن تنفيذ الثلاثة من خلال الخطوات؛ التأويل، والسياسة والتنشئة الاجتماعية، وتطبيق القانون، والتقييم. يمكن تنفيذ استراتيجية التنفيذ من خلال (١) مساهمة منظمات المجتمع الإسلامي والشباب والمنظمات غير الحكومية. (٢) تنمية المجتمع المعرفي؛ (٣) زيادة الموارد البشرية للجهاز. و(٤) استخدام تكنولوجيا المعلومات. يتم تنفيذ

طريقة التنفيذ تدريجياً من خلال قنوات هيكلية وثقافية واجتماعية.

الاعتبارات والاستراتيجيات والأساليب الأساسية لتطبيق الشريعة الإسلامية

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أيضًا تعيين المشكلات المذكورة أعلاه حسب الفئة

أولاً المشكلات القانونية: عندما تقرأ في إطار العمل الذي قدمه فريدمان، فإن هذه المسألة القانونية تتضمن قضايا أو مشاكل تتعلق بالجوهر القانوني، وإنفاذ القانون، والثقافة القانونية أو الوعي القانوني. علاوة على ذلك، إذا تم تعيين جميع القضايا المذكورة أعلاه ترتيبًا زمنيًا أو خطوات تطبيق الشريعة الإسلامية، فستحدث المشكلة وتوجد في الخطوة / دراسة التأويل للمواد القانونية، وخطوات التنشئة الاجتماعية القانونية، والخطوات السياسية (التشريع)، وإنفاذ القانون/

طلب.

ثانيًا: القضايا غير القانونية التي تتطلب تنظيمًا قانونيًا: يغطي هذا النموذج الثاني قضايا التعليم، والاقتصاد، والصحة، والبيئة، والثقافة الاجتماعية، والأرض، فضلاً عن السياسة والحكم.

ثالثًا: القضايا غير القانونية التي تتطلب مناهج ومساهمات متعددة التخصصات.

إعادة البناء تطبيق الشريعة الإسلامية

سيناقش في هذا القسم بمزيد من التفصيل الخرائط المختلفة لتطبيق الشريعة الإسلامية أعلاه، والتي تشمل الاقتصاد، والصحة، والقانون، والسياسة والحكومة، والتعليم، والثقافة الاجتماعية، والبيئة، والأرض. إضافة على ذلك، سيتم صياغة خريطة بناء نموذجية لتطبيق الشريعة الإسلامية في أنشيه في المستقبل.

أولاً : يمكن اشتقاق القضايا الاقتصادية من مختلف القضايا المشتقة التي تتكون من قضايا الرفاهية والبطالة والتوظيف والفقر والصناعة والتجارة والزراعة ومصايد الأسماك والشؤون البحرية والأصول الدينية (الزكاة والإنفاق والزكاة والوقف) والاقتصاد الإبداعي، والاقتصاد الرقمي.

ثانيًا: تغطي القضايا الصحية مجالًا واسعًا جدًا ومتنوعًا، مثل الصحة النفسية. يمكن أن تكون الصحة الجسدية في شكل أمراض معدية، وأمراض غير معدية ، وصحة النساء الحوامل والأطفال، والصحة الإنجابية، وضمان الغذاء والمشروبات الحلال والصحية، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بينما يمكن أن تكون الصحة النفسية في شكل مؤشر السعادة ، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل عقلية، والاضطرابات العقلية، والمرض العقلي. من الضروري الحصول على علاج جاد ومنهجي وشامل ومتكامل بسبب العدد المتزايد للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاضطرابات العقلية. تظهر البيانات الواردة من مكتب الصحة أن المرض أو الاضطرابات النفسية لا تنجم فقط عن مشاكل عاطفية، ولكن أيضًا بسبب تعاطي المخدرات.

ثالثًا: في المجال القانوني، يمكن أيضًا تحديد المشكلة ككل، بدءًا من مسألة المضمون القانوني وإنفاذ القانون والتسهيلات القانونية والبنية التحتية والثقافة القانونية. إضافة على ذلك، إذا تم تعيين القضايا القانونية المذكورة أعلاه ترتيبًا زمنيًا

أو خطوات تطبيق الشريعة الإسلامية، فستحدث المشكلة وتوجد في الخطوة/ دراسة التأويل للمواد القانونية، وخطوات التنشئة الاجتماعية القانونية، والخطوات السياسية (التشريع)، وإنفاذ/تطبيق القانون .

رابعاً: في مجالات السياسة والحكم، يمكن تحديد العديد من المشكلات التي يجب حلها. بدءاً من الموارد البشرية للجهاز، وجودة الخدمات العامة، والمثالية، والنزاهة، والثقافة البيروقراطية. مشكلة أخرى هي التنافس السياسي الحاد للنخبة. تصبح المشكلة أكثر تعقيداً إذا كان الخلاف السياسي يشمل قادة المجتمع والنخب الدينية، وحتى يلعب على القضايا الدينية كقناع سياسي.

خامساً: يحتاج المجال الاجتماعي والثقافي إلى اهتمام جاد لتصميم خارطة طريق لتطبيق الشريعة الإسلامية في المستقبل. الصراعات الاجتماعية والدينية مثل التي حدثت في سينجكيل، وظهور وجهات نظر دينية مختلفة في طقوس العبادة التي لها تأثير على كسر العلاقة بين المسلمين الداخليين في آتشيه، بالإضافة إلى العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى هي قضايا مشتقة يجب حلها بشكل منهجي وشامل. في عالم الثقافة، هناك تنافس بين الثقافة العالمية والتقاليد المحلية. الشيء الحاسم الذي يجب فحصه بشكل نقدي ودقيق هو التطور الباهت للفن والجماليات. غالباً ما يعتبر هذان المجالان بعيداً عن التدين وغالباً ما يتم إدانتهما بانتهاك الشريعة الإسلامية. في حين أن الفن والجماليات هي أعلى تعبيرات عن الجودة الدينية وذروة حضارة الأمة. هناك انطباع قوي بأن الفن وعلم الجمال ليسا جزءًا لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية. في الواقع، لا يعمل الفن فقط كوسيط لوعظ العلماء السابقين، ولكن أيضًا كمظهر من مظاهر ذروة الروحانية الإسلامية لشخص أو أمة.

سادساً: قضايا أخرى هي التعليم والبيئة والأرض. في مجال التعليم، لا يتم توجيه الاهتمام فقط إلى تطوير وتحسين التعليم الرسمي، ولكن أيضًا تعليم الأسرة. لأن الأسرة وخاصة الأم، هي المدرسة الأولى التي يبدأ فيها تنمية شخصية الطفل أو جيل الأمة. ويعد تعزيز جودة التعليم الأسري من خلال خلق ظروف بيئية مواتية لنمو الأطفال وتطورهم شرطًا أساسيًا مهمًا لتحسين جودة التعليم للجيل المسلم.

من أجل الاستجابة وحل مختلف القضايا والمشكلات كما هو مذكور أعلاه،

يلزم بذل جهد متكامل ومنهجي وشامل، ولكن لا يزال قائماً على القيم الإسلامية. وبالتالي، في سياق تطبيق قانون الكفاح الإسلامي في العصر الرابع مع كل المشاكل والتحديات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية، من الضروري بناء خارطة نموذجية لتطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه.d[٥١]

يجب أن يستند بناء خارطة نموذجية لتطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه بشكل أساسي على القيم الإسلامية الأساسية (القيم الأصيلة). يجب أن تعتمد جميع السياسات وسلوكيات الحكومة والمجتمع على هذه القيم الأساسية وأن تستند إليها. القيم الأساسية للإسلام هي التوحيد، والعدالة، والمساواة، واللطف، والثقة، والاستقلال، والتداول، والأخوة، والتسامح، والتعاضد، والتميز.[٥٢]

تتمثل الخطوة التالية في رسم خارطة لقضايا تطبيق الشريعة الإسلامية التي يتم استكشافها واستخلاصها من واقع حياة الناس. تشمل هذه القضايا كما هو مذكور أعلاه قضايا الاقتصاد والصحة والتعليم والسياسة والحكومة والثقافة الاجتماعية والقانون والبيئة والأراضي ومشتقاتها.

بناءً على كل ما سبق ، تمت صياغة خطوات وأساليب تطبيق الشريعة الإسلامية. من خلال ٥

(خمس) خطوات يجب اتخاذها في تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه ، وهي:

(١) خطوات تأويلية، (٢) التنشئة الاجتماعية، (٣) السياسة، (٤) التنفيذ، (٥) التقييم.

أولاً: الخطوة التأويلية (معالجة المواد) والتي تشمل:

١. تصنيف معايير الشريعة إلى فئات من القواعد التي يُترك تنفيذها للفرد، والمعايير التي يتطلب تنفيذها مساعدة عامة ولا يتطلب مساعدة من الدولة، والمعايير التي تتطلب تدخل الدولة.

2 Saifuddin Dhuhri and Tarmizi Jakfar, "Māturīdite Kalam among Southeast Asian Ash`Arite: A Synthesis of Māturīdite Influences on Dayah's Theology", *Al-Jami'ah: Journal of Islamic Studies*, vol. 58, no. 2 (2020), pp. 391–418.

52 Anwar, *Pelaksanaan Syariat dalam Konteks Indonesia dan Kontribusi Pendidikan Tinggi Syariah*.

دراسة مادة الشريعة كمعيار قانوني يتطلب تنفيذه تدخل الدولة. تهدف هذه الدراسة إلى:

أ. إعادة بناء إطار ولغة الشريعة الإسلامية بما يتوافق مع اللغة والإطار القانوني الذي تُطبّق فيه الشريعة

ب. اختيار مادة الشريعة الإسلامية وإيجاد القيم والمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية التي لا تزال ذات صلة بتنمية المجتمع وإعادة تفسير الأنظمة القانونية الملموسة التي لم تعد ذات صلة

ت. تطوير طبقات من معايير الشريعة لتحديد القيم الأساسية والمبادئ العامة والأنظمة الملموسة ذات الأهمية.

ث. تطوير وتحسين جودة الخطاب الشرعي لدعم قبوله الأكاديمي. من أجل بناء وتحسين جودة خطاب الشريعة الإسلامية وقبوله الأكاديمي ، يمكن استخدام العديد من الاستراتيجيات.

ثانياً: خطوة التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى تكوين الوعي بالشريعة الإسلامية في المجتمع. يمكن تصنيف الوعي بالشريعة بين الجمهور إلى:

الأشخاص الذين يعرفون الشريعة.

الأشخاص الذين يعرفون ويعرفون محتويات الشريعة

الأشخاص الذين يعرفون ، ويعرفون محتويات الشريعة، ويحترمونها

الأشخاص الذين يعرفون ، ويعرفون محتويات الشريعة، ويحترمونها، ومستعدون وملتزمون بتنفيذه.

ثالثاً: الخطوات السياسية، وهي العملية التشريعية في المجلس التشريعي. تتطلب العملية التشريعية في السلطة التشريعية مرافقة حتى تتوافق المواد القانونية المنتجة مع الاحتياجات الحقيقية لشعب أتشيه. يمكن إجراء هذه المرافقة من قبل المجتمع من خلال مختلف المؤسسات أو الجمعيات، بما في ذلك الحرم الجامعي. من المهم القيام بذلك، لأن الهيئة التشريعية هي الممثل لكل حزب سياسي مثقل عمليا بالمصالح السياسية.

رابعا: خطوات إنفاذ القانون. هناك ٤ (أربعة) أشياء يجب مراعاتها في عملية إنفاذ القانون، وهي المناهج وموارد إنفاذ القانون والبنية التحتية واستراتيجيات

إنفاذ القانون. الكلمة الأساسية التي يجب مراعاتها هي أن القانون هو الحد الأقصى من الريميديوم كخطوة أخيرة في تنمية المجتمع. وبالتالي ، هناك نهج مهم غير قانوني يجب اتباعه. يمكن أن يكون هذا النهج غير القانوني في شكل نهج اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وتعليمي بالإضافة إلى مناهج أخرى.

خامسا: خطوة التقييم: يتم التقييم بشكل دوري لإيجاد نقاط الضعف التي تحتاج إلى تحسين ومصادر القوة التي تحتاج إلى استكشافها والحفاظ عليها في تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه. يمكن إجراء التقييم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وباستراتيجيات وطرق مختلفة. الشيء المهم هو أن المشاركة العامة أو العناصر المختلفة هي قضية حاسمة تحتاج إلى الاهتمام.

بناء خريطة نموذجية لتطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه

القيم الأساسية للإسلام	القضايا المصيرية	الاعتبار الأساسي	خطوات	المنهاج
الوحدة والعدل والمساواة واللطف والاستقلال والتشاور والأخوة والفضيلة والثقة والتسامح والمساعدة	الاقتصاد، الصحة، التعليم، القانون، السياسة والحكومة ، البيئة، الأرض/ الزراعة	التعددية، التعددية الثقافية، حقوق الإنسان، الحكمة المحلية، صنعاء، تحول السلطة الدينية	التأويل، التنشئة الاجتماعية، السياسية، التنفيذ، التقييم	١. تكوين مجتمع معرفي ٢. المشاركة العامة

د. خلاصة

بناءً على الشرح أعلاه يمكن الاستنتاج أن هذه الدراسة تنظر الي إعادة بناء بنيات ونطاقت القوانين الشريعة الإسلامية الذي كان منفرد بالجنايات والعقوبات الي شامل ومتكامل. لذلك، فإن نموذج تطبيق الشريعة الإسلامية لا

يركز فقط على مجال القوانين بل لابد أن يتناول مجالات الحياة الأخرى على أساس الروح الإسلامية. بناءً على الدراسة أعلاه، هناك العديد من القضايا المهمة التي تتطلب الاهتمام في تطبيق الشريعة الإسلامية في آتشيه. وتشمل هذه القضايا؛ قضايا الاقتصاد، الصحة، التعليم، القانون، السياسة والحكومة، الثقافة الاجتماعية، البيئة، والأرض.

وكذلك يجب التشريع لتخطيط جميع القضايا المهمة المذكورة أعلاه وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في هيئة الدولة من خلال ٥ (خمس) خطوات، وهي خطوات التأويل والتنشئة الاجتماعية والسياسية والتنفيذ/الإنفاذ والتقييم. وتشمل الاستراتيجيات بناء وتطوير مجتمع معرفي، وتحسين جودة خطاب الشريعة الإسلامية، وزيادة مساهمة ومشاركة المنظمات الجماهيرية، والمنظمات غير الحكومية.

إن التطبيق الناجح للشريعة الإسلامية في أتشيه سيشكل سابقة لمناطق أخرى في إندونيسيا، حتى في العالم. يجب أن تكون محافظة أتشيه مع تطبيق الشريعة الإسلامية قادرة على إثبات أن نوعية الحياة ومؤشر السعادة لشعب أتشيه يتجاوز المناطق الأخرى في إندونيسيا التي لم تطبق الشريعة الإسلامية. خلاف ذلك، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية في أتشيه سيشكل سابقة سيئة لمناطق أخرى في إندونيسيا على وجه الخصوص، والعالم الإسلامي بشكل عام.

المراجع

Abdillah, Masykuri and et. al., *Formalisasi Syari'at Islam di Indonesia: Sebuah Pergulatan yang Tak Pernah Tuntas*, ed. by Ian Suherlan, Jakarta: Renaisan, 2005.

Anwar, Syamsul, *Pelaksanaan Syariat dalam Konteks Indonesia dan Kontribusi Pendidikan Tinggi Syariah*, Jakarta: RM Books, 2007.

Audah, Jasser, *Maqāshid al-Shari'ah li al-Tashrī' al-Islāmy: Ru`yah Mandzumiyyah*, London: al-Ma'had al-Ālamy li'-Fikr al-Islāmy, 2007. .

BPS Aceh, *Aceh Dalam Angka*, Banda Aceh: BPS Aceh, 2019.

Danial, *Syariat Islam dan Kekerasan di Nanggroe Aceh Darussalam,* Banda Aceh: Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias, 2006.

----, "Fikih Iran dan Aceh: Studi Analisis Konsep Pemidanaan dalam Hukum Pidana Iran dan Aceh", PhD. Dissertation, Yogyakarta: Gadjah Mada University, 2015.

Dhuhri, Saifuddin, "Sharia as Local Theology: Reflection on Acehnese Culture and Identity", *Ulumuna*, vol. 19, no. 2, 2015, pp. 437–62 [https://doi.org/10.20414/ujis.v19i2.335].

Dhuhri, Saifuddin and Tarmizi Jakfar, "Māturīdite Kalam among Southeast Asian Ash`Arite: A Synthesis of Māturīdite Influences on Dayah's Theology", *Al-Jami'ah: Journal of Islamic Studies*, vol. 58, no. 2, 2020, pp. 391–418 [https://doi.org/10.14421/ajis.2020.582.391-418].

Feener, R. Michael, "Social Engineering through Sharī'a: Islamic Law and State-Directed Da'wa in Contemporary Aceh", Islamic Law and Society, vol. 19, no. 3, 2012, pp. 275–311 [https://doi.org/10.1163/156851911X612581].

Hermansyah, Adi, "Kebijakan Penanggulangan Kejahatan dengan Pidana Badan (Corporal Punishment) di Indonesia; Studi Kasus di Nanggroe Aceh Darussalam", Master Thesis, Semarang: Diponegoro University, 2008.

Ibn 'Ashūr, al-Imām Muhammad al-Thāhir, *Maqāshid al-Sharī'ah al-Islāmiyyah*, Tunis: Dar al-Salām, 2006

Ibn Mas'ud al-Ayyubi, Muhammad Sa'd, *Maqāshid al-Shari'ah al-Islāmiyyah*, Riyadh: Dar al-Hijrah, 1998.

Ichwan, Moch Nur, 'Official Ulema and the Politics of Re-Islamization: The Majelis Permusyawaratan Ulama, Sharī;atization and Contested Authority in Post-New Order Aceh', *Journal of Islamic Studies*, vol. 22, no. 2, 2011, pp. 183–214.

Indonesian Central Bank in Aceh, *Economic Report from Aceh*, August, 2019

Isa, Abdul Gani, 'Formalisasi Syariat Islam dan Perwujudannya dalam Sistem Hukum Indonesia', PhD. Dissertation, Banda Aceh: IAIN Ar-Raniry, 2012.

Jailani, Munawar Rizki and Mohammad Taqiuddin Mohamad, 'Analisis Penerapan Syariat Islam Dalam Sektor Perbankan Pasca Pelaksanaan Syariat Islam Di Aceh, Indonesia", *Jurnal Syariah*, vol. 27, no. 2, 2019, pp. 261–80 [https://doi.org/10.22452/https://doi.org/10.22452/js.vol27no2.3].

al-Jauziyaah, Ibn al-Qayyim, *I'lām al-Muwaqqa'īn 'an Rab al-'Ālamīn*, Beirut: Dar al-Jeil, 2006.

Ka'bah, Rifyal, *Penegakan Syariat Islam di Indonesia*, Jakarta: Khairul Bayan, 2004.

Kamarusdiana, "Qânûn Jinâyat Aceh dalam Perspektif Negara Hukum Indonesia", *AHKAM : Jurnal Ilmu Syariah*, vol. 16, no. 2, 2016, pp. 151–62.

Murziqin, Ramzi, "Otonomi Khusus dan Papua dan Aceh sebagai Perwujudan Implementasi Peranan Hukum dalam Kesejahteraan Masyarakat", Universitas Gadjah Mada, 2014.

Nashir, Haedar, *Gerakan Islam Syariat: Reproduksi Salafiyah Ideologis di Indonesia*, Jakarta: PSAP Muhammadiyah, 2007.

Norrohman, "Hukum Islam dan Perlindungan Hak Asasi Manusia: Studi atas Problematika Formalisasi Syariat Islam di Dunia dan di Indonesia", presented at the Annual Conference on Islamic Studies (ACIS), Pekanbaru, 21 Nov 2007.

Nurdin, Ridwan, "Kedudukan Qanun Jinayat Aceh dalam Sistem Hukum Nasional Indonesia", *MIQOT: Jurnal Ilmu-ilmu Keislaman*, vol. 42, no. 2, 2019, pp. 356–78 [https://doi.org/10.30821/miqot.v42i2.542].

Pengabean, Samsu Rizal and Taufiq Adnan Amal, *Politik Syariat Islam dari Indonesia hingga Nigeria*, Jakarta: Pustaka Alvabet, 2004.

Potensi, Preferensi, dan Prilaku Masyarakat terhadap Bank Syariah di NAD, Banda Aceh: Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias, 2006.

Qotadah, Hudzaifah Achmad and Adang Darmawan Achmad, "Undang-Undang Jinayat Syariat Islam di Aceh: Antara Implementasi, Isu dan Tantangan", *ADLIYA: Jurnal Hukum dan Kemanusiaan*, vol. 14, no. 2, 2020, pp. 171–94 [https://doi.org/10.15575/adliya.v14i2.9246].

Rani, Faisal A., *Pembentukan Qanun Anti Korupsi Perspektif Prinsip dan Norma Syariat*, Banda Aceh: Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias, 2006.

Rosyadi, Rahmat and M. Rais Ahmad, *Formalisasi Syari'at Islam dalam Perspektif Tata Hukum Indonesia*, Bogor: Ghalia Indonesia, 2006.

Salim, Arskal, "Dynamic Legal Pluralism in Indonesia: Contested Legal Orders in Contemporary Aceh", *The Journal of Legal Pluralism and Unofficial Law*, vol. 42, no. 61, 2010, pp. 1–29 [https://doi.org/10.1080/07329113.2010.10756640].

al-Shathibi, Abu Ishaq, *al-Muwāfaqāt fī Ushūl al-Sharī'ah*, Cairo: Mushthofa al-Halabi, 2015.

Sirajuddin M, "Pemberlakuan Syariat Islam di Nanggroe Aceh Darussalam Pasca Reformasi", PhD. Dissertation, Yogyakarta: UIN Sunan Kalijaga, 2010.

Srimulyani, Eka et al., "Diasporic Chinese Community in Post-Conflict Aceh: Socio-Cultural Identities, and Social Relations with Acehnese Muslim Majority", *Al-Jami'ah: Journal of Islamic Studies*, vol. 56, no. 2, 2018, pp. 395–420 [https://doi.org/10.14421/ajis.2018.562.395-420].

Syah, Ridhwan, "Penghukuman dan Perlindungan HAM dalam Hukum Pidana Islam', IAIN Ar-Raniry Banda Aceh, 2012.

Zuhaily, Musthofa, *al-Tadarruj fī al-Tashrī' wa al-Tahbīq fī al-Sharī'ah al-Islāmiyyah*, Kuwait: al-Majlis al-Wathany al-Tsaqafy al-Adaby, 2022.

24% Overall Similarity

Top sources found in the following databases:

- 21% Internet database
- Crossref database
- 9% Submitted Works database
- 4% Publications database
- Crossref Posted Content database

TOP SOURCES

The sources with the highest number of matches within the submission. Overlapping sources will not be displayed.

1	**aljamiah.or.id** Internet	12%
2	**researchgate.net** Internet	7%
3	**UIN Syarif Hidayatullah Jakarta on 2023-05-02** Submitted works	3%
4	**Al Ain University on 2022-03-12** Submitted works	1%
5	**almunajjid.com** Internet	<1%
6	**almerja.net** Internet	<1%